

سلسلة من القالات الهادفة

# الأجهزة الأمنية والواجب الوطني

حسن أبو عقيل



بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الدوافع تبدو كثيرة لاختيار هذا الملف ليكون كتابا مدونا قد يستفيد من قراءته أسرة الأمن بالدرجة الأولى ثم باقي أفراد المجتمع المغربي ، ونظرا للقضايا التي عرفتها بلادنا منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة من خروقات مهنية واعتداءات وتسترات والإخلال شيئا ما بالقوانين ( العامة والداخلية ) ومع الإنفتاح الديمقراطي الجديد ومجال حقوق الإنسان كان ولا بد من نقلة جديدة تشمل المَواطن الحساسة كجهاز الأمن باعتباره عمود فقري وأساس قوي في بناء مجتمع حديث متطور ومتقدم .

وإذا كانت لدينا طاقات شابة خدومة في مجال الأمن من عمداء وضباط ومفتشين فعلينا إقناع الآخرين منهم بضرورة تطبيق القانون بغية استئثار الأمن وسلامة المواطنين ونهج الطريق التي سلكها غيرهم من أبناء هذا الوطن الغيورين على التفاني في خدمة الواجب الوطني دون المس بكرامة الإنسان أو إغتيال فصول

القانون باسم النفوذ والسلطة والتواطئ .  
فهذه الأمور لن تزيد المواطن إلا نفورا من الأجهزة الأمنية ،  
وستبقى الهوة واسعة رغم أن المفروض هو التعاون فيما بينهما  
من أجل النهوض ببلدنا حقوقيا وأمنيا بالدرجة الأولى .  
فمهما عمدت الطاقات الشابة إلى اختيار الطريق الصائب  
والمؤدي إلى الهدف المطلوب في توفير الحماية الأمنية من كل  
ذخيل ومن الجريمة بجميع أصنافها داخل الوطن وضمان سلامة  
المواطنين وصيانة حقوقهم ، فإن كثيرا من القابعين على كراسي  
هذه المسؤولية لن يتركوا هذا الجيل القيام بدوره الحقيقي كما  
يريده المسؤول الأول في الإدارة العامة للأمن الوطني وما تسعى  
إليه السياسة الرائدة لجلالة الملك  
وإننا نناشد في هذا الكتاب المدير العام للأمن الوطني باعتباره  
الرجل الوطني الغيور أن يستمر في نهجه الأخلاقي والذي عودنا  
عليه من استقامة وسلوك فاضل وأن يحرص على إعفاء بعض  
الأسماء التي لا يراها جادة في ركوب القطار الحداثي والتي  
تنهال على بعض الضباط والعمداء ورجال الأمن بالإنقتالات  
والتوقيفات و التهديد بالطرد في حالة عدم الرضوخ إلى تزوير  
الحقائق إذا ما قلنا المحاضر والتقارير .  
وإننا لنأمل في المدير العام للأمن الوطني خيرا للبلاد والعباد وما

وما يبده من جهد جهيد في تجديد وتحسين الظروف المادية  
والمعنوية للمديرية العامة للأمن الوطني والرقي بها في مصاف  
الدول الديمقراطية في العالم ما دام شعاره " جميع موظفي الإدارة  
العامة للأمن الوطني سواسية "  
فتحية لكل أفراد هذه الأسرة الصامدة والساخرة على سلامة  
وأمن البلاد والعباد مع فائق الإحترام والتقدير .

حسن أبو عقيل

## الواجب الوطني

على ما يبدو أن الواجب الوطني يتطلب من رجال الأمن وعلى اختلاف مراتبهم المدنية والعسكرية ، العمل بكل نزاهة واستقامة بغية ضمان سلامة المواطنين وحماية البلد من أي ذخيل قد يعكر صفو الأمن بها .

وإذا كانت الشرطة في خدمة الشعب فإن الكلمة وما تحمل في معناها من أهداف نبيلة لتتحمل على عاتقها مسؤولية جسيمة تكون بها عند حسن ظن الجمهور .

وعلى هذا الأساس لا بد وأن يستقبل معهد الشرطة مؤهلين في التربية والأخلاق الحميدة بالإضافة إلى المستوى الدراسي الذي يمكن رجل الأمن أهلية مباشرة المواطنين من خلال الإستدعاء أو الإستنطاق وأقلها طلب الهوية .

وهذا ليس بالمستحيل إذا ما أردنا لبلدنا السير قدما نحو ما سارت عليه الدول الديمقراطية وتبقى الركيزة الأساسية الإعتماد على الإنتقاء في الأخلاق والتربية وخارجهما سنلقى في دوامة ما سقطت فيه بعض الدول الكبرى بعدما اكتشفت أن الخروقات القائمة أبطالها رجال الأمن ، وما تشهده الساحة اليوم من

اعتقالات في صفوف الضباط والعمداء وحراس الأمن يؤكد أن الأيدي النقية والطاهرة لا تزال قائمة وساهرة على تنفيذ القانون وأنها ترفض قطعاً التواطئ أو السقوط في مستنقعات لا أخلاقية بل أعطت أوامرها في تحرير محاضر وتقديم الضالعين في الجريمة على الغرف الجنحية التي أسند لها المشرع مهمة مراقبة أشغال الشرطة القضائية في حالة الخروقات القائمة من طرفهم والتي ذهب ضحيتها أبرياء داخل السجون يقبعون فحين أنهم على الكراسي يتباهون ويأمرون وهددوا الآخرين بالصمت وإلا كانوا كسابقهم في مهب الريح يجلدون .

وأمام هذا المدخل الصعب والغير الطبيعي لابد وللإدارة العامة للأمن الوطني أن تشترط في قبولها للمؤهلين التمييز بين الحلال والحرام وأن يكون المؤهل شخصياً ممارساً للتعاليم الدينية لا كالذين إذا ما انتهوا من عملهم اليومي راحوا يبحثون عن الجلسات الحمراء وقد عايننا الكثير من المشاهد التي يحز في النفس البوح أو التصريح بها للأعداد الكثيرة التي تسير على نفس النهج فلمن تشكو ولن تحكي فقد تجرد نفسك في السجن

تحت أي ذريعة أو تهمة قبل أن تتقدم بشكواك لابتعادهم عن الأخلاق والسلوك الطاهر ، فمنهم و بالتواطئ مع رئيس المصلحة وأثناء مزاولة وظيفتهم يخرجون لأقرب حانة أو كابريه ليشرب كأسا من الخمرة أو يغازل بعض بائعات الهوى .  
والغريب في الأمر أنك تجده داخل مكتبه وعلى آلة الكتابة يحرق محضرا لمواطن بتهمة التحريض على الفساد أو السكر العلني والمصطلحات في هذا الباب كثيرة . كما أن الكثير منهم يضعون أيديهم مع باعة المخدرات والخمور مقابل راتب شهري وللتستر عليهم أو إخبارهم بموعد الحملات التطهيرية أو ما تصبوا إليه الإدارة من حملات تمشيطية .

فالأمر لا يحتاج إلى دليل لأن المحاكم المغربية والكثير من السادة وكلاء الملك الذين أبانوا عن نواياهم الطيبة والحسنة في تطبيق القانون قرروا متابعة بعض رجال الأمن من ضباط وعمداء الذين خرقوا القانون وكانوا بمثابة طوفان على المواطنين بل دمروا البلاد بتواطئهم في ترويج المخدرات وإدخال الأبرياء إلى السجون تحت ذرائع ملفقة ناهيك استغلالهم للمناصب ونفوذهم الفاتحة " الجيوب " لاستلام المبالغ المالية دون حساب

أما الجانب الثاني فإن الكثير من حراس الأمن في حاجة ماسة إلى الأدب والأخلاق الحميدة وخاصة عند ملاقات الناس ، فمثلا أنت على طابور إحدى المصالح المدنية بالدائرة الأمنية يأتي حارس الأمن وبصوت مرهب وعينين جاحظتين : " أدخل الصف أذاك ولد الحرام " مضيفا " مالك ما فرحانش داب نزل أمك التحت " وفي حالة من الأحوال يرغب المواطن الرد عليه ولو بكلمة طيبة لا تدري من أين جاءتك الضربات واللكمات والركل والرفس ومباشرة يحزر لك محضر بإهانة موظف أثناء مزاوله مهامه ... فهذه الصورة البشعة تحتاج إلى قانون يحمي المواطنين من تعسفات بعض حراس الأمن الذين جعلوا أنفسهم فوق الطبيب والمحام والمعلم والأستاذ والصحفي وفوق أي مواطن لا ينتمي إلى أسرة الأمن ، فهذا السلوك لا يقرب قطعا الواجب ولا الأهداف التي تأسست عليها الإدارة العامة للأمن الوطني ومع هذا السلوك هناك " اولاد الناس " الذين لا يضررون الناس ولا يخرقون القانون ولا يرغبون في التواطئ ضد أحد ، رجال أبانوا وأخلصوا في خدمتهم من أجل الرسالة الأمنية والواجب الوطني ، لكنهم يعانون من الحيف الذي يلحق بهم في المراتب والترقيات لأن صوتهم لا يصل إلى المسؤولين الكبار كما

أن رؤساء مصالح لا ينوهون بهم ولا يشجعونهم ولا يرفعون لهم التقارير لخدماتهم الجليلة والتي تمكنهم من الإستفادة المادية والمعنوية ، لكن رغم شعورهم بالإحباط فإنهم صامدون ماداموا قد اختاروا هذه الوظيفة لخدمة المصالح العليا للبلاد والعباد .  
فهنا يكمن الإرتباط فيما بين الواجب الوطني والأخلاق والتربية والناس لا يمكنها أن تثق فيمن سمعته سيئة وعلى أي أساس يمكن للجمهور مساعدة الأجهزة الأمنية في محاربة الجريمة ولو بالكلمة الصادقة .

## من وراء نفور الجمهور من الأجهزة الأمنية

لأعدنا عجلة التاريخ إلى زمن قريب ، فإن بعض الأحزاب السياسية والتي كانت في المعارضة قد شنت حملات مسمومة ضد الأجهزة الأمنية وسخرت أقلامها للتعبير عن سخطها من الخروقات القانونية التي كان يقترفها ضباط وعمداء وحراس الأمن وبصيغة الجمع ، كما أن الإعتقالات في صفوف المعارضة خلق هوة كبيرة إذا ما قلنا قطيعة بين المواطن ورجل الأمن وبدا المواطن يرى في رجل الأمن الغول المتوحش ومصدر عدم الثقة وقد تحركت هذه الأحزاب من خلال مجلس النواب وكانت تؤثر على المواطنين بالضرب على الوتر الحساس من فقر وبطالة وتفشي الجريمة والفساد الإداري ومن خلال صحافتها كانت تنقل الحوادث التي كان لبعض رجال السلطة اليد فيها كعميد شرطة يضرب معلما وشرطي يركل طبيبا وحارس أمن يسب وينهر المواطنين مما جعل شريحة كبيرة من المواطنين يتعاطفون مع هذه

الأحزاب واعتبروها المدافع عن حقوقهم الديمقراطية وحررياتهم المدنية ومن جهة أخرى فقد تسربت أخبار الإختطافات والإعتقالات التعسفية وما يتعرض له المواطن من تعذيب وبأبشع الصور داخل مخافر الشرطة والإستخباراتية ، وقد رأى المواطن في هذه الأحزاب صوت الحق والمناضل في سبيل حقوق المواطنين مما جعلهم -الناس - ينخرطون في سلك هذه الأحزاب التي شرعت في القيام بمحاضرات وندوات بالتنسيق مع بعض الجمعيات الحقوقية لإبراز السلبيات وفضح ما أسموه بالمؤامرة على مجال حقوق الإنسان وكان رجل الأمن أو الجهاز الأمني مثلا لهذه الخروقات وخاصة بعدما تعرف المواطن على المجهول من تاريخه اليومي من قمع المظاهرات والإحتجاجات وساهم كذلك ما صنعه من تعريف " للأسرطي " الذي يختطف ويعذب وكانت الصورة مشوهة مكنت الكثير من الناس بأن ينفروا من كل الأجهزة الأمنية وما يتفرع عنها وأكثر من هذا أن الشحنة كانت قوية عليهم لما رأوه من بعض الخروقات الفردية لكن التعميم كان أقوى فاعتبروا المسألة سياسة جاري بها العمل .

وانطلاقا من هذه المعطيات الخاطئة كان على الإدارة العامة للأمن

الوطني أن تقوم بتكذيب ذلك البهتان أو إعطاء تفسيرات حول الإشاعات بيد أن الصمت جعل الناس تعتقد بأن ما تقدم عليه الأجهزة الأمنية من خروقات ما هي إلا أوامر صادرة من القيادة واختلط الأمر في ذلك ، بل دعمت الأحزاب المعارضة سياستها بتوقيع التهمة على وزارة الداخلية باعتبارها الوزارة الوصية وهكذا أصبح المواطن في حالة رعب من الشرطة ومن كلمة " بوليس " وبدأ يبتعد عن كل الشبهات أو المحطات التي تجعله قريبا من الأجهزة الأمنية تحت شعار " عدم الثقة " .

لكن الواقع كان مخالفا لذلك، بحيث أن الإدارة العامة للأمن الوطني كانت ساهرة في أداء مهامها وكان القانون فوق أي اعتبار لكن صورة تطبيقه هي التي كانت مفقودة . وموظفي الإدارة العامة كسائر الموظفين في باقي الإدارات المغربية وفيهم الصالح والطالح وخرق القانون من طرف بعضهم لا يعني أن الإدارة بما فيها " وسخة " فقد سجلنا أمام هذه المعطيات العديد من المبادرات الحميدة لهذه الإدارة فالسهر على حماية المواطنين ومحاربة الجريمة والحملات التطهيرية والتي يتعرض خلالها " البوليس " لأخطار الكبيرة تجعلنا ننوه بالمجهودات التي تبذل وهذه كلمة سامية

للملك الراحل الحسن الثاني طيب الله تراه : " فقبل أن تكونوا  
شرطيين أنتم قبل كل شيء مغاربة تربوا في البيئة المغربية ،  
ترعرعوا في البيئة المغربية وليسوا بأجانب عنها " .  
فنفور الجمهور لم يكن صيحة في فراغ بل بعد الإملاءات من  
شحن المواطنين وتغليطهم بقساوة هذه الأجهزة وما تقوم به خارج  
القوانين وانتهاز لبعض رجال الأمن واغتيالهم لحقوق الإنسان  
وكتابة التقارير المغلوطة ساهم بدور كبير في جعل الشلخ  
والقطيعة متوفرة في ما بين الجمهور والجهاز الأمني .

## لا يمكن العيش بدون أمن وسلام

سنة الحياة تستدعي توفرنا على أجهزة أمنية فاعلة ، يقضة و نشيطة ومخلصة في مهمتها المنوطة بها من أجل الحفاظ على الأمن وسلامة المواطنين .

فالجريمة تتكاثر وتتنوع ، ومحاربة هذه الأمور لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا أهلنا لذلك رجالات أمينة تمقت الجريمة ومحبة للسلام والسكينة ، وهذه مطالب ليست بالعسيرة على الإدارة العامة للأمن الوطني بأن تجعلها ضمن الأولويات لتأهيل رجال أمن مخلصين وأوفياء للبلاد والعباد يجري مجرى دمهم الوطنية وحب الوطن والغيرة على الأرض والعرض ، فما تشهده الساحة من خروقات لرجال الأمن وعلى مستوى عالي ، لا يشكل النهاية ما دام مقترفي هذه الجرائم هم قليلو العدد أمام باقي موظفي الإدارة العامة والناذر لا حكم له في قاموس ديمقراطي وعادل ، لهذا من الواجب علينا أن نشق في باقي أسرة الأمن وبجميع مصالحها وإداراتها ولا فرق بين الإدارة العامة للأمن الوطني ولا

مديرية المحافظة على التراب الوطني فكلاهما يخدم رسالة نبيلة  
تصب في خدمة المصالح العليا للبلاد والعباد وحماية المواطنين  
و ضمان حريتهم المدنية والفردية وحقهم في التجوال وما دون ذلك  
فلما يسمع المواطن عن مصلحة "دي إس تي" يتحول إلى  
إنسان آخر ، وتتحلى به كل صفات "الصم والبكم" وقد يهرول  
إلى بيته وفي حالة فريدة من نوعها أليست هذه المصلحة بدورها  
في خدمة البلاد والعباد ؟ أليس العاملين بها - المصلحة - هم  
بشر مثلنا ومغاربة مواطنين ؟

نحن في أمس الحاجة للأمن والسلام وهؤلاء هم في الواقع أبطال  
رغم ما يقال عنهم من أخطاء وخروقات فقد عشنا نحن المغاربة  
في وطننا أمنا وسلاما وكان المغرب من الدول الآمنة في العالم  
فأرضه لم تعرف إلا السلام وذلك بفضل الله عز وجل والسياسة  
الحكيمة لملك المغرب التي أوكلت رسالة استثباب الأمن  
والسكينة لرجال الشرطة والأمن فهم الذين لا ينامون ساعة ننام  
وهم الذين يحرسوننا ساعة العمل ودورياتهم تجوب الشوارع  
والأزقة بعين الحارس الأمين .

ومهما نوهنا وشجعنا فإننا مقصرين في حق كل فرد منهم لعمله العظيم وجهده الجهد ، ورغم السلبيات فإن الإيجابيات كثيرة ورجل الأمن يغامر بحياته في سبيل إنقاذ أسرة بكاملها معرضا حياته للموت أمام تجار المخدرات ، والمجرمين والمشبهين ، نعم إنها رسالة عظيمة يستحق كل من يجعلها أمانة على عاتقه أن يتحسن وضعه المادي وألا يشعر بالإحتياج لأن الحاجة قد تولد الجريمة وما ينتج عنها .

فالمواطن لن يستغني عن الأجهزة الأمنية مهما تعددت مصالحها ومهما اختلفت في تأدية واجبها ، المهم أن المواطن سعيد بتواجد رجال الأمن في كل مكان من أجل الضرب على أيدي خونة حق الأمن والسلام من المجرمين والإرهابيين ويبقى الأمن أسمى عبارة في حياة المجتمعات لضرورته وقيامه واستثبابه وتفعيله برجالته الخدومة النزيهة الأمينة .

## عندما يكون رجل الأمن مخلا بالقانون

من القضايا المعقدة والشائكة في نفس الوقت ما يعرفه الشارع من خروقات واسعة وكثيرة ومختلفة من بعض رجال الأمن ، هذه الفئة التي أبرزتها الصحافة من خلال منابرها لعلها تجد من المسؤولين ما تستحق من اهتمام وتنتقل بلجنة نزيهة لعين المكان لتحقق في النازلة ومدى صحة الخبر الذي أصبح المواطن يردده في كل مكان ، والحقيقة التي لا تغطي بثقب الغربال أن رجل الأمن أصبح حديث الساعة لما له من سلطة قوية فاقت كل موظفي الدولة إذا ما قلنا كل المواطنين رغم القانون الذي حدد مهامه ووظيفته وأين تنتهي ... بمعنى دقيق أن هذه العملية شهادة إثبات على خرق وتمييز فيما بين المواطنين حسب الدستور المغربي والقوانين الجارية بها العمل .

فإذا كان المواطن يلجأ إلى الدائرة الأمنية من أجل تهيين بعض الوثائق الإدارية ويلقى معاملة سيئة من بعض رجال الأمن فإن كرامته التي نص عليها الدستور وباقي القوانين تلزمه برفع

دعوى قضائية ضد هذا الموظف الذي استغل وظيفته في سب  
وقدف " أولاد الناس " بأبشع الألفاظ ويعامل المواطنين وكأنهم  
قادمين لبيته أو محل يمتلكه .. وفي حالة الدفاع عن " الحق " لن  
تر من الدائرة ما يعجبك في حال غياب النزاهة ومصداقية  
بعض الضباط والعمداء أو رؤساء الدوائر أو المصلحة ، وكثير  
مثل هذه المشاكل كانت عواقبها وخيمة على المواطن الذي دفع  
الثلث بتحرير محضر ضده تحت ذريعة " إهانة موظف " ومهما  
أسقط عليك من وابل السب والشتم والكدف والركل والرفس  
فبمعية أعوانه - رجال الأمن - تصبح قيد الاعتقال مع تهديد  
كل مواطن أراد أن يشهد لصالح المشتكي مما يجعل الناس تلتزم  
الصمت وأن تقول " حسبي الله ونعم الوكيل " .  
فهذه الصورة الصغيرة تكبر في عين المواطن ويعتبرها أمرا لا  
يمكن السكوت عنه فمادام أحد من المواطنين تعرض لهذا القمع  
الصريح والفاحش فإن الدور القادم عليهم مادام هذا النوع من  
رجال الأمن يشتغل - على مزاجه - دون مراعات لحقوق المواطن .  
فإذا تعرض المواطن العادي لمثل هذا السلوك من طرف رجل  
الأمن فما هو مصير من اقترف جنحة أو جريمة وكيف سيتعامل  
- رجل الأمن - مع المجرم في حالة المثول بين يديه ؟

إنها فعلا كارثة لا بد من التخلص منها وفي أقرب وقت ممكن كي لا تتكرر لأبناء الوطن المحبين والمخلصين للبلاد باعتبارهم رعايا جلالة الملك نصره الله والذي يخاطبهم بكلمته السامية " شعبي العزيز " ولن ترض سياسته الحكيمة بأن يُعاقب رعاياه بأي خرق للقوانين وانتهاكات للدستور .

فما جرت به العادة أن وزارة التربية الوطنية جندت مفتشين للقيام بزيارات للمعلمين والأساتذة ومعاينة كيفية التدريس والتلقين وعلى ضوءها تنجز تقارير تخلص بتنقيط .

فما على الإدارة العامة للأمن الوطني إلا أن تقوم بزيارات مباغثة للدوائر الأمنية وتخصيص لجن وهيئات لمراقبة رجال الأمن وكيفية إنجاز محاضرتهم وتعاملهم مع المواطنين داخل المكاتب وخارجها لعل هذا الأمر سيخفف من عبئ المواطن الذي ثقل عليه وفي نفس الوقت تعود السمعة المفقودة .

فغياب المتابعة والتفتيش واستغلال النفوذ و مناصب المسؤولية جعلت من بعض رجال الأمن انتهاز صمت المواطنين إذا ما قلنا هلع وخوفه وعمدت إلى سياسة القمع وإعطاء صورة مشوهة على واقع رجال الأمن و الرسالة التي هي على عاتقهم .

## رغم قانون المسطرة الجنائية رجال الأمن يرتكبون الخروقات

المفروض أن يُتَبَّع المجرمون في قضايا متعددة بعد إلقاء القبض عليهم من طرف رجال الشرطة باعتبارهم الساهرين على سلامة وأمن المواطنين لكن ما أثار انتباه الرأي العام الوطني أن المتابعات همت أفرادا داخل الأجهزة الأمنية من حراس الأمن وضباط الشرطة والعمداء ومسؤولين كبار بعدما سقطوا في فخوخ الجريمة وكانوا أبطال المساعدة في ترويج المخدرات والتستر على تجارها والتزوير في محررات رسمية وقتل واغتصاب وابتزاز ورشوة ، وكيفما كانت الأسباب والدوافع فالإنزلاق لا يعفيهم من العقاب كل حسب نوع الجريمة والتهمة المنسوبة إليه ، فالقضايا المتعددة التي عشناها وعاشتها المحاكم المغربية والتي كانت أطوارها ساخنة ، فالمقصود منها أن بلد المغرب دخل مرحلة جديدة ودفن الماضي الأليم وهفواته ليعلن فعلا الحقوق المدنية والديمقراطية التي يحلم بها كل الشعب بفتح حوار جدي ومسؤول مع الأجهزة الأمنية وكانت البداية محاكمة عميد ممتاز في

الإستعلامات العامة والذي قضت المحكمة بإعدامه وكان نموذجاً لباقي زملائه الذين ساهموا في تعطيل المسار الأمني وكانوا صورة سوداء في تاريخ الإدارة العامة للأمن الوطني ومثلاً غير مشرف بل أظهروا جبروتهم ونفوذهم في احتجاج " بنات الناس " و " أولاد الناس " وتهديدهم بالتهم السياسية في حالة الإمتناع والرفض ، وكل منا يعرف مدى هذه " التهمة " وماذا يأتي معها وبعدها من محن .

ونفتح قوسين في هذا الجانب ( ) فالتقارير التي تحرر لابد من تأكيدها بالأدلة والحجة وبحكم المهنة نعرف العديد من مفتشين في الإستعلامات العامة لا يقومون بدورهم كما يجب بل يوكلون مرشدين دون المستوى ، مما يلحق الضرر بالآخرين وفي حالة التحري قد تجد المصلحة أن التقرير مغلوط والتقصير بائن وواضح وفي كثير من الأحيان هناك عملية انتقام أو إرضاء المسؤولين بالواجب الوطني على أساس أنهم في خدمة البلاد (والعباد )

الحكم الذي صدر في حق " العميد الممتاز " اعتقدنا أنه ضربة موجعة لكل من سولت له نفسه أن يزيغ عن القانون أو يُعتبر فوق القانون بحكم رتبته المدنية أو العسكرية ، لكن سرعان ما

أصبح " العميد الممتاز " حكاية بين الأوساط الأمنية تناستها في أيام معدودات ، وعادت " حليلة لعاداتها القديمة " لكن هذه المرة بالواضح وأمام الملأ ، فكان بعض مفتشي الشرطة يتهكمون على المارة والسيارة وكانوا يرفضون التعليق ، وفي حالته " لن تر عينيك إلا النجوم وفي واضح النهار " .  
ومن جهة أخرى فقد ألقى القبض على إثنين من حراس الأمن فبعد قضاء عملها اليومي يرتديان اللباس المدني ويمتطيان دراجة نارية لينتشلا السلاسل الذهبية ومحفظات اليد .  
وحتى نكون صرحاء أكثر ، فقانون المسطرة الجنائية خص المشرع الفرع الخامس بمراقبة أعمال الشرطة القضائية وأوكل أمرها لهيأة قضائية حفاضا على الحريات العامة وحق المواطن .  
فقد يحيل الوكيل العام للملك في المادة ثلاثين لدى محكمة الإستئناف إلى الغرفة الجنحية بها كل إخلال ينسب لضابط من ضباط الشرطة القضائية أثناء القيام بمهامه .  
وفي المادة الواحدة والثلاثين تأمر الغرفة الجنحية بمحكمة الإستئناف بعد إحالة القضية إليها وتقديم الوكيل العام للملك للمتمساته الكتابية بإجراء بحث وتستمع لأقوال ضابط الشرطة

المنسوب إليه الإخلال .

أما المادة إثنين وثلاثين فتنص على تمكين الغرفة الجنحية لدى محكمة الإستئناف بصرف النظر عن العقوبات التأديبية التي قد يتخذها في حقه رؤساءه الإداريون ، أن تصدر في حق ضابط الشرطة القضائية إحدى العقوبات التالية :

- توجيه ملاحظات

- التوقيف المؤقت عن ممارسة مهام الشرطة القضائية لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .

- التجريد النهائي من مهام الشرطة القضائية .

يمكن الطعن بالنقض في قرار الغرفة الجنحية وفقا للشروط والكيفيات العادية .

وقد ارتأت الغرفة الجنحية في المادة ثلاثة وثلاثين أن ضابط الشرطة القضائية ارتكب جريمة ، أمرت علاوة على ما ذكر بإرسال الملف إلى الوكيل العام للملك .

وفي المادة أربعة وثلاثين تبلغ المقررات المتخذة ضد ضباط الشرطة القضائية بناء على المقتضيات السابقة إلى علم

السلطات التي ينتمون إليها بمبادرة من الوكيل العام للملك .

أما المادة خمسة وثلاثين تطبق مقتضيات هذا الفرع على جميع

الموظفين وأعوان الإدارات والمرافق العمومية الذين تخولهم نصوص خاصة بعض مهام الشرطة القضائية عندما يمارسون هذه المهام حسب الشروط وضمن الحدود المبينة في هذه النصوص . فإذا كان رجال الأمن لا يعرفون أي اهتمام لهذه المواد التي يحكمها الفرع الخامس من قانون المسطرة الجنائية فإنهم سيتساقطون واحدا واحدا إلى أن يبقى الشرفاء ما دام تطبيق القانون على الجميع شعارا للإدارة العامة للأمن الوطني وخاصة مع سياسة الإصلاح والتصحيح التي أبانت عن حسن النوايا بعد الإعتقالات في صفوف رجال الأمن والمحاکمات العادلة .

## ( لا بي جي ) الكلمة المتداولة بين المواطنين

لارتباطها الوثيق بالمواطنين ، وتدخلها السريع في حل النزاعات وفي جرأتها لتفكيك شبكات العار من تجارة المخدرات وجرائم وفساد يبقى هذا الإسم " لا بي جي " راسخا في أذهان المواطنين صغيرا وكبيرا لأمرين متناقضين ، أولهما أن هذه المصلحة تخاطر بموظفيها من أجل ضمان وسلامة المواطنين وحمايتهم من كل اعتداء ويبقى الهدف تمتيع المواطن بحرياته المدنية وحقه في التنقل بأمان على ألا يتعدى حرية الآخرين .  
والأمر الثاني والذي زاد هوة في ما بين - لا بي جي - والجمهور لما يتداول على الكثير منهم في الشدة والتعذيب وتضييق الخناق والإبتزاز والإتهام وتلفيق التهم و تحرير المحاضر المغلوطة والزج بالأبرياء في السجون تحت ذرائع وتهم مفبركة .  
وهذا لا يعني أن الضابطة القضائية بمجملها في خانة واحدة ولكن كثيرهم تنسب إليهم هذه الدعاية حسب استطلاع داخل السجون وفي لقاءات مع مواطنين لا يزالون يصرون على براءتهم

رغم قضاء العقوبة داخل السجن وفوضوا أمرهم لله الواحد الأحد لأنه هو المنتقم وهو المعز والمذل وما حدث لهم اعتبروه قضاء وقدر وحمدوا الله على كل حال ،

فتبقى - لا بي جي - بالنسبة للمواطنين محطة إنجاز المحاضر والتعذيب والإستنطاق وانتزاع الإعترافات ومن دخلها بريئا ولم يستجب ( ؟ ) تحول إلى مجرم تحت ذريعة ما ! ومن دخلها مجرما واستجاب ( ؟ ) فإنه يخرج منها كما تسل الشعرة من العجين ... فهذا الواقع لا يقلق أكثر ما سيزعج المقصرين في العدل والمنحليين داخل مصلحة الضابطة القضائية ، كما أننا من خلال هذا المقال لا نعمم بل نتوجه للكثير من الذين يبتزون الناس ويستغلون مناصبهم ورتبهم داخل مصلحة الشرطة القضائية وخلقوا الرعب في صفوف المواطنين كلما سمعوا أو رأوا رجل أمن سواء بزيه المدني أو العسكري ...

وحتى الواجب لا يقومون به من احترام لساعات العمل ، فإن كثيرهم يذهب لأسواق بيع السيارات ليس في مهمة للإدارة أو المصلحة لكن لأنه يزاول مهنة ثانية وفي أوقات ساعات العمل المؤدى عنها من طرف الوظيفة العمومية فيقوم ببيع وشراء السيارات الأجنبية ويتوسط كذلك في تسهيل سير أوراقها سواء

تعلق الأمر بوزارة النقل أو إدارة الجمارك من أجل الكسب السريع لكن بسبب ذلك تضيع مصالح المواطنين ، وتتعطل المحاضر عن مواعدها ويحصل التلاعب في أي شيء .  
ومن خلال تجربتنا المهنية وزيارتنا لبعض المصالح ، فقد وقفنا على رجالات خدومة من ضباط وعمداء ومفتشين ومن حراس الأمن كذلك ، وكانت بعض مصالح الضابطة القضائية بعيدة عن الشبهات وتختلف كثيرا عن رأي الشارع أو ما أعلنته بعض الصحف ، بل أكد ضباط الشرطة القضائية عن عملهم النزيه من خلال الإستماع والإستجواب وتحرير للمحاضر ، وكان كل مواطن يأخذ نصيبه وفقا للقانون وتطبيقه مما جعلنا نفتخر وننوه بالمجهودات التي تبذلها هذه المصلحة في شخص رؤسائها وكذلك نبرز الحقيقة للمواطنين أن الإدارة كسائر الإدارات المغربية وموظفيها ينقسمون إلى صالح وطالح والتعميم غير مطروح .  
فإذا كان ضابط في مصلحة الشرطة القضائية يخرق القوانين فليس معنى ذلك أن الضابطة القضائية سيئة وخاصة إذا وقع المعني في الأمر بين يدي العدالة وأحيل على الغرف الجنائية من

خلال شكاية وضعها الزملاء في المصلحة فيتبين بأن هذه المصلحة يتواجد بها نزهاء ورجال يحترمون القانون والواجب حتم عليهم إخبار المسؤولين بخروقات الضابط وما نجم عنها .

فإعادة الطمأنينة فإننا نحاول تصحيح بعض الأخطاء التي أشحن بها المواطن وبدا ينظر لضباط الشرطة القضائية - لا بي جي - على أنهم أخطر من المجرمين لخرقهم القانون وعدم التبليغ في حق بعضهم البعض والمشاركة الجماعية في التخطيط وإنزال العقوبة والتعذيب واستلامهم الرشاوي وابتزاز المواطنين وكسب عطف المسؤولين الكبار بالهدايا الفاخرة من أجل الحفاظ على كراسيهم بالدوائر الأمنية على أساس " الركيزة " أي لهم سند وظهر يحميهم مهما اخترقوا القوانين أو أظلموا في حق الأبرياء .

فصورة التعميم لابد ولمروجي الإشاعات من إعلام فاسد أو أقلام تكسبية أو شعارات لأحزاب وصولية أن تكف عن ذلك وتحدد أصعب اتهامها وتلوح به للفرد نفسه ولمخترق القوانين أو مرتكب الفعلة كيفما كانت جريمته .

فالعمل الذي تقوم به الضابطة القضائية ليس عمل بسيط ولا

هين كما يتصوره البعض ، بل مسؤوليته أكبر من التكليف والرتبة والراتب ، وأمام الدور العظيم الذي جعل كبار المسؤولين يسقطون من أعلى المناصب فالفضل في ذلك يرجع بالأساس إلى عمل التحريات التي يقوم بها رجال الشرطة القضائية ولو لا النزاهة والمصداقية واحترام القانون وأداء الواجب لما سقط سابقا وزراء في السبعينات ولا زالت ملفات أصحاب الإختلاسات للمال العام قائمة وقضايا النصب والإحتيال والتزوير والشيكات بدون رصيد والتحقيقات جارية في الكثير من القضايا العالقة أبطالها من رجال الأمن مما يظهر الحق بأن الإدارة العامة للأمن الوطني في خدمة المصالح العليا للبلاد والعباد والقانون فوق الجميع لا يميز بين أحد ، فمن سقط في خانة العقاب أو الجريمة يؤدي ما عليه ولو بالإستحقاق .

## توظيف آلية العمل يسهل مأمورية الجهاز الأمني

لا يعقل الحديث عن رجال الشرطة دون إثارة الخصاص الذي يعيق سير مهمة الجهاز الأمني ، وهذه الضروريات جد أساسية حتى يتسنى لموظف الإدارة القيام بواجبه وفي أحسن الظروف ، وقد نحصي بعضها لما لنا به من معرفة من خلال المشاهدة العينية للواقع ، وقد نعتبرها مجرد مطالب قد توفرها الإدارة العامة للأمن الوطني كي لا يجعلها رجل الأمن مطية يستر بها عيبه تحت إسم " الخصاص " وفي حالة تواجده فإن التقصير سيؤدي حتما لمعاقبة مرتكبه طبقا للقوانين الجاري بها العمل لكن العكس يكون في حالة العوز والإحتياج ولو كان التقصير من طرف رجل الأمن لاحتج بالخصاص .

فما ينفق على البرلمان بغرفتيه وخاصة على السادة النواب من رواتب هائلة نتمنى وبروح المحبة والغيرة الوطنية أن يتجدد كل فرد ليعمل تطوعا في البرلمان من أجل المساهمة الفعالة في خلق ميزانية جديدة للأجهزة الأمنية لتكون في مستوى الكلمة " الأمن

" وخاصة أن هؤلاء - رجال الأمن - ساهرين على حماية بنايات النواب ومشاريعهم وسياراتهم وعائلاتهم من الجريمة وخاصة في هذه الظروف التي نحن في حاجة ماسة إلى أمن قادر وكفء في استثباب الأمن وضمان سلامة المواطنين جميعا ، فالميزانية هذه ستعشش رجال الأمن ماديا وستشجعه للعمل ليلا ونهارا باستقامة ونزاهة ومصداقية ولن تؤثر عليه العروض المغرية بل سيكون مع القانون ومع تطبيقه ، فالميزانية ستجهز مكاتب الدوائر الأمنية بما استجد من آليات العمل الحديثة والمتطورة من وسائل الإتصال وأجهزة الكمبيوتر مما سيجعل رجل الأمن مقيد بضوابط الإدارة أو المصلحة التي يديرها فأى تدخل يخبر به المعني بالأمر تكون المركزية على علم به مما يسهل المتابعة في جميع الملفات كما هو الأمر الحاصل في الدول المتقدمة ، والميزانية كذلك ستوفر للأجهزة سيارات الشرطة التي يتمكن من خلالها رجال الأمن تكثيف دورياتهم وحملاتهم التطهيرية والتمشيطية كما أن تواجد السيارات الأمنية هنا وهناك يجعل الجمهور في مأمن ولا يمكن للمجرم اقتراف أي عملية نهب خوفا من تواجد الشرطة في كل مكان وساعتها نحن لسنا في حاجة

إلى رجال الأمن راجلين باستثناء فرق المرور التي سنتحدث عنها في مقال قادم وفي نفس الكتاب .

تزويد المكاتب من خلال الميزانية بآلات الكتابة لأنه لا يجوز حمل الآلة الكاتبة من مكتب لآخر ولآخر فحين ينتظر الضابط إنجاز محضره إلا بعد انتهاء زميله من التحرير وبهذا يكون الأول قد ضيع وقتا كبيرا في الإنتظار كما أن المواطن الذي يرغب في التصريح بأقواله يستدعى للمرة الثانية وقد تظهر مستجدات بين الساعة والساعة قد يحضر الشيطان فيها ويجعل الضابط في حالة ضعف أمام أي إغراء يرتكب فيه حماقات تعود عليه بالضرر وهذا ما لا نرغبه .

هذه ملتزمات على مرأى العين لكن الخصاص الداخلي لا نعرفه أكثر من الموظفين في الإدارة العامة للأمن الوطني لأنهم أدري بما هم في حاجة إليه داخل مكاتبهم أو مصالحهم والكثير منهم يرغبون في الكلام وتنوير المسؤولين بذلك لكن هناك محطات لا بد منها وقد ننوب عن البعض لما يعود إجابا على البلاد والعباد والواجب .

ففتح حوار جدي ومسؤول مع موظفي الإدارة العامة للأمن الوطني سيغنيننا بأهم ما نحن في حاجة إليه من خصائص وما ينقص رجل الأمن في تأدية واجبه وكفانا ضغوطات الرئيس على مرؤوسيه لأن التجارب السالفة أثبتت النتائج السلبية والتي عادت عكسا على افراد الأجهزة الأمنية ، وجعلتهم لا ينقلون المعلومات إلى رؤسائهم خوفا من الردود ، وحتى رؤساء بعض المصالح وخاصة الإستعمارية فكان بعض رؤسائها ولو توصلوا بمعلومات فإنهم لا يبلغونها للإدارة العامة أو المصلحة المركزية خوفا من تنقيله أو توقيفه أو اتخاذ قرار حرمانه من الترقيات الداخلية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بأسماء معروفة .

وعلى هذا الأساس فتطبيق القانون واجب على الرئيس ومرؤوسيه ولا يتم ذلك إلا إذا كانت هناك تربية أخلاقية يتمتع بها أفراد الأجهزة الأمنية الأفاضل والأكفاء والغيورين على مصلحة الوطن والمصالح العليا للبلاد والعباد كما أرادتھا السياسة الرشيدة لجلالة الملك حامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور ، وله صيانة حقوق وحریات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودھا الحقة .

## مصداقية القانون فوق كل الشبهات

مهما لوّحنا وأشرنا للكثير من أفراد الأمن على أنهم مخترقي القوانين باستغلالهم المناصب واستعمالهم النفوذ فالحق حق مادام القانون ومصداقيته فوق كل الشبهات .

فإذا كان الخطأ ناجما على رجل الأمن نفسه فإنه الوحيد المسؤول عن تصرفاته التي لن تقدمه إلا للقضاء والمحاكم وينتهي ساعتهما بداخل السجون . وإذا كان الكثير منهم في ملهاة عن تطبيق القانون معتقدا أن زيه البوليسي أو رتبته المدنية ونياشينه ستحميه وتقيه من شر وقعة ، معتقدا أن ذلك سيسفح له أمام رؤسائه وأمام الغرور وعزة النفس الكاذبة نسي بأن الحق يعلى ولا يعلى عليه ونسي بأن القانون يطبق على الوزير والغفير وحتى نكون صادقين في هذا الباب فقد سجلنا العديد من القضايا التي توبع فيها عمداء وضباط ومفتشون وحراس أمن والأعظم من هذا أن التهم المنسوبة إليهم كانت متنوعة فمنها الإعتداء والتعذيب والإتجار في المخدرات والإرتشاء والتهريب والتزوير والتحريض على الفساد .

وهذه وقائع من القضايا التي تابعها المجتمع المدني والصحافة الوطنية والأجنبية نتلوها كالتالي :

(١) قام أحد المواطنين بوضع شكاية لدى مصلحة الشرطة القضائية متهما بعض رجال الشرطة باعتقاله تعسفيا بل أكثر من ذلك أن المعننين بالأمر ابتزوه وضغطوا عليه على أداء مبلغ 190 ألف درهم فسلمهم منها 150 ألف درهم وفي تصريح المشتكي أنه قد اقتحم بيته أربعة أفراد يرافقهم أحد معارفه والذي تربطه به معاملات مالية ، فقدم أحد الأربعة نفسه " ضابط شرطة " ومباشرة عمدوا على تفتيش البيت وحجزوا بعض الوثائق وعملة أجنبية واقتيد المشتكي إلى مقر الأمن ووضع تحت الحراسة النظرية وأشعر حينها من قبل الضابط بأن الشخص الذي كان يرافقهم هو الذي وضع شكاية ضد المشتكي من أجل النصب قبل أن يدخل معه الضابط في مساومة مقابل الخروج من المشكلة وذلك بتسليم 150 ألف درهم لصاحب الشكاية و100 ألف درهم لرؤسائه وأخيرا اتفقا على مبلغ 190 ألف درهم التي سلمت للضابط شخصيا .

فالشكاية التي تقدم بها المشتكي ضد هؤلاء الضباط كشفت عن

التلاعبات والإنزلاق في المحضور مما جعل قاضي التحقيق بعد التحريات ونتائج التصريحات اتهام الضابط بالمشاركة في تزوير محرر رسمي واستعماله والسرقة الموصوفة والشطط في استعمال السلطة وكذا اتهم قاضي التحقيق مفتش الشرطة بنفس التهمة .

٢) قررت غرفة الجنايات بمحكمة الإستئناف مهلة ليسجل المطالبون بالحق المدني في قضية قتل امرأة من طرف ضابط شرطة ممتاز الذي توبع من أجل الضرب والجرح العمدين المؤدين إلى الوفاة والتهديد بال سلاح الناري .

٣) أحيل على القضاء ملف أربعة من عناصر فرقة محاربة المخدرات بعد أن تبين للنيابة العامة أنهم - رجال الشرطة - ارتكبوا خروقات بتعاونهم مع مروجي المخدرات .

٤) ساعد رجل أمن امرأة في تعذيب خادماتها وتهديدها وممارسة التعذيب عليها .

٥) أوقفت الإدارة العامة للأمن الوطني ٢٨ مسؤولا أمنيا ورؤساء فرق أمنية تمارس مهام الضابطة القضائية للشرطة تبعا لما كشفه ملف (المخدرات) .

٦) أوقفت الإدارة العامة للأمن الوطني مسؤولين أمنيين لإلشتباه

في تورطهم في ملف ( الحشيش والمخدرات ) بينهم مراقب عام ووالي أمن وضباط في الشرطة القضائية وتابعتهم المحكمة بتهم الإرشاء .

فهذه المعطيات من الأمثلة لا تبشر بالخير ، فمن أوكلت لهم المهام في محاربة الإجرام والمجرمين واستثاب الأمن وضمان سلامة المواطنين لم يمثلوا إدارة الأمن في شكلها الصريح بل كانوا مجرمين وأدينوا من طرف القضاء المغربي الذي قال كلمته .

فإذا كانت هذه سلبيات لبعض أفراد الأمن الوطني فإن الإجابيات كثيرة تؤكد مصداقية الإدارة العامة للأمن الوطني وفي كل يوم جديد تطلع الصحف المغربية بأخبار تفيد أن الأجهزة الأمنية تقوم بواجبها ومسؤولياتها من خلال حملاتها التمشيطية وإلقائها القبض على تجار المخدرات والمشتبه فيهم وتفكيك عصابة إجرامية أو شبكات الدعارة فعلى سبيل المثال لا الحصر : ( ١ ) فقد اعتقلت مصالح الشرطة القضائية بمدينة مراكش ضابط صف سابق في الدرك الملكي بتهمة تزيف عملة وطنية والتزوير واستعماله وانتحال صفة .

( ٢ ) تمكن الفريق القضائي من اعتقال شخص في حالة تلبس وهو

يقوم بسرقة وبحوزته العديد من المفاتيح وآليات مساعدة وأثناء إنجاز المحضر القضائي اعترف المجرم بعمليات متشابهة .  
( ٣ ) اعتقلت الفرقة الجنائية بالرباط ثلاثة من أفراد عصابة بينهم فتاة متخصصة في السطو والسرقه في الطريق العام بواسطة السلاح الأبيض ، كما كانوا يتاجرون في المخدرات وأنواعها .  
( ٤ ) في إطار الحملة التطهيرية التي قامت بها الضابطة القضائية لأمن أنفا اعتقلت حوالي عشرين فتاة بتهمة التحريض على الفساد والدعارة بشارع محمد الخامس والشوارع المجاورة .  
إذن القانون فوق كل شيء وعلى الجميع سواء كان الفرد وزيرا أو غفيرا كما يقول المثل ، لكن للإشارة فالعديد من التدخلات التي تقوم بها عناصر الشرطة القضائية تأتي لصالح المواطنين وكلما اعتقل مجرم استتب الأمن والطمأنينة لهذا فالحملات التي تقوم بها " لا بي جي " في جميع المدن المغربية تستحق التنويه ولا يخصصها إلا أن تكون مثلا للصدق والنزاهة ليستفيد كل من زاعغ عن القانون من أعداء التصحيح والإصلاح الذين وضعت فيهم ثقة الأمن .

## شرطة المرور بين السلبيات والإيجابيات

الحقيقة أن الحديث عن شرطة المرور أمر صعب ومعقد في الشكل والمضمون لهذا حتى تكون الصورة واضحة أمام القارئ وأمام شرطة المرور نفسها سنعطي في هذا الباب مجموعة من الأمثلة والإرتسامات لنستفيد من سلبياتها وإيجابياتها وأن نجعل شعار التصحيح أمرا ضروريا بغية إعادة الثقة فيما بين المواطنين وشرطة المرور وما نتج عن بعض رجالها من إنزلاقات كادت أن تشوه سمعة هذه المصلحة لولا تواجد عناصر أخرى من نفس المهمة الذين أبانوا عن نواياهم الطيبة وخدمة الواجب بكل نزاهة ومصداقية وحزم ، وهذه بعض المعطيات من واقع معاش ومعيش لمواطنين كانوا من بين شخصيات روايات شرطة المرور :

(١) أحد المواطنين كان قادما من مطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء بصحبة والده المريض الذي عاد إلى الوطن بعد أن أجريت له عملية " القلب " وفي طريقه أوقفته فرقة المرور ، فتقدم أحد العناصر دون تحية السلام وبصوت مرعب

ونظرات مخيفة طلب أوراق السيارة والتفت إلى الجانب الآخر ودخن سيجارته التي كانت بين أصبعيه ، فقال له السائق : يا أخي إلقي السلام أولا ثم أطلب الوثائق كما درستهم في معهد الشرطة من أخلاقيات المهنة وهذا ليس عيبا ونحن في بلد مسلم وتحت رعاية ملكية سامية مسلمة فأجابه الشرطي : أوراق السيارة ولست في حاجة إلى محاضرات دينية فاعتبرني كافرا إن شئت المهم هو تأدية واجب المخالفة .

ترك السائق داخل سيارته ينتظر وعاد إلى سيارة قد أوقفها من قبل ، فتسلم من سائقها " قميصين " وتبادلا أرقام الهاتف وسلم لزميله واحدا وهو يقهقه ضحكا .

عاد للسيارة و سلمه السائق الوثائق فأخذها وابتعد عن السيارة ليقوم بمتابعة توقيف السيارات الأخرى ، فخرج السائق من سيارته وطلب منه سبب توقيفه فأجابه " الردار " بمعنى السرعة المفرطة ، فقال له السائق : يا أخي إن سرعتي كانت قانونية ومحدودة لأنني أحمل والدي المريض الذي أجريت له عملية جراحية في القلب ولا يمكنني أن أسرع بهذا الشكل . فقال له الشرطي : " سير لهيه أو وقف أخليني نعمل شغلي "

فأجابه السائق بكل احترام " إلى جات على خاطرك تعطيني  
الغرامة فالوالد مريض أو ما يمكنش لي نبقى كثر من هذا الوقت "  
قال له الشرطي " عندك 8000 ريال بروصي تخلصها هنا ولا في  
المحكمة ؟ " أجابه السائق " في المحكمة أفضل " قال له  
الشرطي " دِّي بأك قبل ما يموت لنا هنا وولي حاصل فينا "  
٢) في الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء والرباط أوقف  
شرطة المرور أحد السائقين وبعد التحية طلب منه أوراق السيارة  
على أساس " التحقيق في الهوية " ولما سلمه السائق الوثائق  
أخبره الشرطي بأنه مرّ فوق " الخط المتصل " فعرف مباشرة  
السائق بأن الشرطي يتلاعب بقانون المرور لأنه ليس من المعقول  
مشاهدة السيارة عن مسافة 500م بأنها مرت فوق " خط متصل  
" أو لا كما أن الحق حق فقال له السائق : أنا لم أمر فوق الخط  
المتصل . فأجابه الشرطي : " علاه أنا كذاب " فقال له السائق "  
حاشا " ولكن ... فقاطعه الشرطي قائلاً : " سير عند شاف ،  
أعطيه 20 درهم وخليك تمشي فحالك مع و ليداتك "  
٣) في شارع طريق أولاد زيان قريبا من شارع الزرقطوني قام

أحد السائقين بمخالفة سير الأمر الذي أوقفه شرطي المرور الذي كان بالصدفة على الجانب الأيسر من الشارع وبدون مقدمات طلب من السائق أوراق السيارة فسلمها له دون السؤال فقال له الشرطي " واش انت بهيمة لدُّور هديك الدورة " أجابه السائق سجل المخالفة جزاك الله فأنا أعترف " فقال له الشرطي لو كنتُ وزيراً للدخالية يوماً واحداً لسحقتُ أمثالك نهائياً " فقال له السائق الحمد لله أنك لستَ وزيراً للدخالية رغم أن هذا الأخير لن يتصرف تصرفك وينعث رعايا جلالة الملك نصره الله بالبهائم. فارتفع صوت الشرطي سباً وشتماً واجتمع المارة من حولهما ، وقال للسائق " شكون انت حتى ترد الهدرة على البوليس ؟ ياك انت غير معلم كتفلاو على الدراري بقرد بقرة برتقال " فأجابه السائق " لو لا رجال التعليم ما دخلت معهد الشرطة " وفي هذه الأثناء تدخل أحد المارة لتهدئة الوضع لكن الشرطي رد عليه بقسوة ووقاحة مما جعل المواطنين يستنكرون ذلك فوقفت سيارة الشرطة فنزل من عليها شاب برتبة ضابط فتدخل بكل احترام وأدب فحاول الشرطي إدانة السائق لكن المارة كانوا من الشهود وخاصة أصحاب المحلات التجارية الذين رأوا ما حدث الأمر

الذي جعل الضابط يوفق بين الطرفين فسلم للمعلم أوراق السيارة بعدما أكد التجار أن هذا الشرطي يستخدم العنف كثيرا مع أكثر من سائق ويرجى إبعاده من هذه المنطقة أفضل من أن ترفع شكاية إلى السيد المدير العام للأمن الوطني في حقه .

( ٤ ) يتفاجأ أحد السائقين وهو في الطريق الرابط بين 2 مارس ومودي بوكيتا بشرطي المرور وهو على دراجته النارية (موتار ) يشير له بالتوقف ، فزاغ السائق عن يمينه وأوقف سيارته ، فتقدم الشرطي وطلب من السائق فتح النافذة طالبا منه أوراق السيارة ، فقال له السائق " هل من مخالفة ؟ " أجابه الشرطي " نعم ، سلمني أوراق السيارة أولا وأعرفك بالمخالفة " ناوله السائق الأوراق وقال له الشرطي " حرقّتي الضو لِحمر " فأجابه السائق : " لا لقد مررت أثناء الضوء الأخضر " فقال الشرطي " أتكذبني ؟ " قال له السائق " لا ، ولكن لن أكذب نفسي " فضحك الشرطي ورأى عن يمينه وشماله وأدخل رأسه داخل النافذة وقال له : " أنا في حاجة إلى كيلو تاع اللحم " إنها قضايا متعددة وكثيرة وإذا أحصيتها فستعدها حسب الأفراد وحسب كل رواية ، فالأمر هنا يتوقف على المراقبة ، مراقبة هؤلاء العناصر التي وضعت فيهم الإدارة العامة للأمن

الوطني ثقتها بعدما أشبعتهم من القانون ما يكفي داخل معهد الشرطة وزودتهم بتعاليم المعاملة الحسنة والأخلاق القويمة وأكدت لهم أن القانون فوق كل شيء ولا يعذر أحد بالإنزلاق أو ارتكابه خرقا في القانون وعلمتهم واجبههم وكيفية الحفاظ على سمعة المهنة واستثباب الأمن والسلام .

لهذا نود من خلال هذه الحكايات القليلة أن نلفت انتباه المسؤولين وخاصة الذين نشق في سمعتهم بأن ما يحدث في الطريق العام والشوارع الرئيسية من استفزاز وابتزاز من طرف العديد من رجال شرطة المرور وتلفيق المخالفات للسائقين جعل الرأي العام الوطني يرى بعين التحقير والتذليل للزي العسكري لشرطة المرور أصحاب " الحزام الأبيض " فعندما يتنازل شرطي المرور عن تطبيق القانون بمقابل " فنجان قهوة " أو " ثلاث دراهم " فهذا أمر مؤسف فأين حمرة الخجل ؟ فشرطي المرور عليه أن يطبق القانون في كل من خرق قانون السير وكيفما كانت وظيفته رغم أنه أمام مرأى العام والخاص فالعديد من رجال الأمن لا ترتكب ضدّهم مخالفات السير لأنهم من أسرة الأمن وهذا بدوره إخلال

بالقوانين ما دام المواطنون سواسية أمام القانون ، فكم من رجل أمن تجاوز علامات " قف " والإشارات " الضوئية " أمام شرطي المرور ولم يسجل ضده أي مخالفة وهذه العملية تخلف استياء عميقا أمام الجمهور وتسجل على ضوئها تحفظات .

فرجل الأمن أولى من المواطنين باحترام قانون السير وخرقه للمدونة ، فالمخالفة تتضاعف وليس غض النظر كما نراه في الشارع العام من تجاوزات ، وفي كثير من الأحيان نجد بعض رجال الأمن يتوسطون للأفراد وداخل مصلحة السير لإعفاءهم من المخالفات بحجة أخ أو صديق أو ابن عم ، أما المواطن الذي لا يجد مساعد أو من يتوسط له فهو ملزم بأداء المخالفة مهما بلغت تكلفتها أو غرامتها .

أما الجانب الأهم فنأمل من شرطة المرور أن تكف عن قمع السائقين بنظراتهم المخيفة وبلسان سليط لا يتوقف عن السب في الدين والأنساب فإنهم رعايا جلالة الملك نصره الله وليسوا مجرمين وحقهم في التنقل وممارسة حياتهم طبيعيا واجب ولاداعي لتعكير الأجواء واستغلال الوظيف والنفوذ والسلطة .

## ارتسامات مغاربة حول واقع الأجهزة الأمنية

الدار البيضاء / معلم : " لا يمكنني تعميم ما أقوله على جميع رجال الأمن ، لأن الإدارة العامة للأمن الوطني كسائر الإدارات المغربية والحمد لله أن لدينا رجالات خدومة ومسؤولة في الأمن وتقوم بواجبها وتطبق القانون بكل نزاهة وصدق واحترام للمواطنين لكن هذه الفئة قليلة جدا نتمنى أن تتكاثر لتقضي على العقول المتحجرة والتي تزاوّل مهامها بمرجعية قضى زمانها لا تميز بين الخير والشر وبين الخبيث والطيب هدفها قمع المواطنين وخاصة إذا كان هذا الأخير - المواطن - إنسانا مثقفا وحامل شهادات ودبلومات واعتبارا مهنتي " معلم " فقد صادفت مشاكل لا تحصى ، وعلى سبيل المثال أوقفني رجل شرطة المرور فطلب مني وثائق السيارة ، فسلمتها له بكل احترام ، فسألني عن وظيفتي ، فقلت له " معلم " فقال لي : " معلم أتحرق الضو " فقلت له : " لا ، ليس من سلوكي ألا أحترم قانون السير " فأجابني بكل وقاحة " ما تفلسفش علي بزاف قلت ليك حرقت الضو يعني حرقتيه " .

وهذا النوع كثيرا ما وجدته في طريقي ودون ارتكب أي مخالفة ، فكنت أؤدي الغرامة وأنا صامت لأنني أحترم نفسي .

الرباط / كاتب ضبط : " كنت في حاجة إلى شهادة السكنى فذهبت إلى الدائرة الأمنية ، وجدت طابورا طويلا فوقفت كسائر خلق الله ، فتقدم أحد حراس الأمن فقال لي : " أدخل لصف وانت واقف كشيخة " فقلت له : " إني واقف في الصف وهذا الكلام ليس من أخلاق رجال الأمن " فأجابني : " ياكما بغ تربيني كفاش نتكلم والله تنخلي دار بوك صح ما يتمكن "

فشدني من على كثفي وأمام الجمهور وحاول صفعي لكن هوية عملي كانت له بالمرصاد فغير حديثه وقبّل رأسي لكن فضلت أن أنسحب إلى يوم آخر ما لست في أمس الحاجة لهذه الوثيقة .

وجدة / موظفة : " وأنا سأعبر الطريق ، وقفت سيارة الشرطة فتقدم مني حارس أمن يدعى " الحاج " فقال لي : " ماعيتيش من طروطوار آري لاكارت ناسيونال ديالك " فكنت أبتعد عنه كلما اقترب مني لأن رائحة الخمر تفوح منه فمه فأمسك بيدي وأركبني سيارة الشرطة ، فلفت انتباه الجيران أمري فأخبروا والدي وإخواني الذين قدموا في حينه فسألوا حارس الأمن عن

السبب فقال لهم : " حتى الهيه وتعرفُ ما لها ؟ "

فتقدم أحد الأبناء وقال للشرطي: " هذه السيدة والدتي وأنا ضابط شرطة فأنت سكران وتزاول مهامك ستري ، سأقوم بواجبي لحماية المواطنين من أمثالك "

فنزل حارس الأمن من سيارة الشرطة وفتح الباب على السيدة وطلب منها السماح ، وتدخل الجيران في إبرام الصلح قبل أن تصبح فضيحة الشرطي على كل لسان .

العرائش / صياد : " بعدما انتهيت من عملي ، كالعادة أخذت دراجتي وفي طريقي أوقفتني سيارة عادية خرج منها إثنين من عناصر الأمن كما هو في بطاقتهما فقاما بتفتيشي ، فسألتهما عن السبب ، فقالا : " هذا السوق سوقنا " لم يجدا شيئاً بحوزتي فقال لي واحد منهما غدا تأتي لهذه المصلحة قبل الساعة العاشرة لم أنم الليل فكنت في حيرة من الأمر وكانت العديد من الأسئلة والإستفهامات تتخبط والنفوس ، وفي الصباح استيقظت وذهبت للموعد ، فقال لي أحدهم : " إجلس على هذا المقعد وأجب عن كل سؤال " فقلت له أخبرني أولاً ما الموضوع فقال لي أن هناك شكاية ضدك من طرف فلان وبعثنا لك الإستدعاء الأولى ولم

تتقدم للمصلحة والثانية والثالثة جنناك أليس من حقنا القيام بالواجب ؟ أم أنك تعترض ؟ فقلت له لم أتوصل بأي استدعاء كما أن المعني بالأمر ليس بيني وبينه عداة فقال له أحد المفتشين " ليس لدينا الوقت الكافي للعرض على النيابة العامة فأجب هل ترغب في أن تكون ظالما أو مظلوما ؟ " أجابه الصياد : " طبعا أنا مظلوم " قال له المفتش " ميزي " فصاح الصياد بأعلى صوته حتى خرج الموظفون من مكاتبهم ، فمنهم من استنكر الأمر ومنهم من لجأ لتهدئة الوضع حتى لا تفوح الرائحة لكن على ما يقال أن المسؤول الأول قام بواجبه .

عبد الله / محام : " يؤسفني كثيرا أن أتحدث عن الأمن وخاصة أن العديد من العناصر الأمنية شوهاوا سمعة الجهاز الأمني ، ف قضية العميد " ثابت " كانت من بين القضايا التي جعلت الرأي العام يلجأ إلى القانون ووضع شكايات لدى وكلاء الملك ، كما أن الجهاز الأمني مرتبط ارتباطا وثيقا بالمواطنين أي أن وظيفته حماية المواطنين وضمان استئباب أمنهم وسكينتهم لكن السبل التي لجأ إليها العديد من رجال الأمن لم تكن بالسليمة ولم تكن بالنزيهة فالكثير من رجال الأمن وراء قضايا المخدرات والمتاجرة

أو التستر كما أن هناك قضايا عرضت على المحاكم المغربية بخصوص رجال أمن كانوا في وضع مذل ومخجل فيما بغية الإرتشاء أو الخيانة الزوجية أو الفساد والمخدرات .  
لكن هذا ليس بواقع الإدارة العامة للأمن الوطني فإننا ننوه بما تقوم به من مجهودات في محاربة أمثال هؤلاء العناصر من خلال توقيفات تصدر عن المدير العام الذي نشهد له كما تشهدون له أنتم بالإستقامة والنزاهة والغيرة الوطنية .

يوسف / طالب جامعي : " لا نلوم رجال التدخل السريع ولا القوادة الأمنية فإننا وهم في خندق واحد فهم مغاربة وبشر لكن هم تحملوا المسؤولية الكبرى في تنفيذ الأوامر والعصيان مرفوض يحاكم عليه كل من تمرد ، فرغم التدخل بكل عنف فالمسؤولية تأتي من الأعلى فهم نفذوا ما أمروا به لكن أعيب عن بعضهم من الذين يلفقون التهم ويستغلون نفوذهم باسم الأمن وكتابة المحاضر المزورة أو النيل من بعض الأفراد بغية الإنتقام . فلا بد من إعادة الوضع الحقيقي والطبيعي لنصابه ونقوم نحن - الطلبة - بمساعدة رجال الأمن في أداء واجبهم ما دامت المصلحة واحدة تعود علينا جميعا بالنفع وأوله استثباب الأمن .

هشام / مهاجر : " لدي عدة مواقف من سلوكيات بعض رجال الأمن بمختلف رواتبهم لكن ألخص بعضها في ما يحصل بمطار الدار البيضاء ، فمباشرة بعد الإعلان عن نزول الطائرة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلا وتتجدد جميع المصالح الأمنية . فبعض رجال شرطة الحدود لا بد وأن تسلمهم مع جواز السفر ما تيسر من " مال " كهدية الإستقبال والوصول وهذا الأمر خطير جدا إذا تسلل أحد المشتبه فيهم على هذه الطريقة فالهديّة ستصبح خطرا قد ينفجر في أي وقت وفي أي مكان ، ناهيك ما يتسرب عن طريق الوساطة وتركيات فلو سمح للمواطنين استعمال " كاميرة فيديو " داخل المطار فالمسؤولين سيتوصلون للكثير من الحقائق التي تغيب عنهم ، فلا أساس للمساواة بين المواطنين ، فمنهم من يصاحبه ضابط دون فتح الحقائق وهذه فتاة تحمل بطاقة لـ " ركيزة في البلاد " وهذا أنا ، لا بد من فتح حقائبي وتفتيشي كليا وإذا استدعي الأمر يفتشون ملابسي الداخلية ... أنا لا أرفض الواجب بل أن يطبق على عمر وزيد وهذه هي الأمور التي تسبب الندم في الأخير وتطرح العديد من الأسئلة من أين دخلت " المخدرات " " الأسلحة " وكل ما يهدد .

القائمة طويلة بارتسامات المواطنين ، لكن نكتفي بهذا القدر الذي يكون قد عبر بكل مصداقية عن غيرتنا جميعا عن مؤسسة الأمن وما تحظى به من عناية واهتمام من طرف المواطنين وحتى لا يعكس البعض مضمون الإرتسامات فإننا مع الإدارة العامة للأمن الوطني ومع جميع المصالح والأجهزة الأخرى ، فإذا كان البعض من رجال الأمن يعمل لمصالحه الفردية مخلا بالواجب وخارقا كل القوانين فلا محالة أنه في يوم من الأيام سيسقط كما وقع سابقوه وإذا كان لاحقا بهم فإن العدالة ستقول كلمتها الأخيرة في حقه وفي ما نسب إليه .

## الجهاز الأمني وموقف الجمعيات والمنظمات الحقوقية

إشكالية تطبيق القانون من أبرز ما يعرقل المسار الديمقراطي و يلوث سمعة البلد والمسؤولين ، ومهما أخفى مخترقوا القانون بصمات الإجرام إلا وأن الواقع لا مفر منه ما دامت هناك صحافة ذات مصداقية ومنظمات وجمعيات حقوقية تهتم بالشأن الداخلي والخارجي في متابعة مجال حقوق الإنسان وإسماع صوتها للمجمع الدولي والكشف عن الخروقات التي سنتها المواثيق الدولية والتشريعات ..فما نأسف له عندما تكون تصريحات بعض المسؤولين تتناقض وواقع الساحة الإجتماعية والسياسية الذي لا ينفصل أحدهما عن الآخر بل يكملان بعضهما وخاصة في مجال الحقوق المدنية .

فإذا كان واقع الخروقات سجلته " كاميرات " الفضائيات المعتمدة داخل الوطن وعايشته الصحافة الدولية والعربية فلماذا يصر بعض المسؤولين من خلال تصريحاتهم على قلب الحقيقة وتصويرها بمنظار خاص ، لكن تبقى أبعاد هذه التصريحات

وصمة عار على جبين هذا المسؤول ، بل أكثر من ذلك أن الشعب وضعه - المسؤول - في خانة عدم الأهلية في تسيير الشأن العام وإنسان غير مرغوب فيه لكن التعنت وعدم روح المسؤولية وتقدير المواطنين يجعل هذا " الفاشل " في منصبه مما يشكل إخراجا للمواطنين من قبل الرأي العام الدولي ، و تعنت بلدنا بأبشع الصور في الإنتهاكات ...

فعلى سبيل المثال فالوزير الأول السابق ( الإشتراكي ) صرح لموفد قناة أبوظبي على أن تدخلات قواة الأمن في واحدة من المظاهرات في العاصمة الرباط والتي شابها تدخل عنيف من قبل بعض رجال الأمن هي - مبادرة - فردية الأمر الذي جعل الكرة في مرمى قواة الأمن مع العلم أن هذه القوات لا يمكنها أن تقوم بأي مبادرة إلا بعد تعليمات مسؤولة ومن الوزارة الأولى نفسها فلماذا هذه المحاولة لتوسيع الهوة بين رجال الأمن وبين الجمهور أو المواطنين ، كما أستشهد في هذا الباب ما صرح به المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد تدخل القواة الأمنية لمنع مظاهرة سلمية : " لقد كان من المؤسف والمزعج بما فيه الكفاية أن نرى زملاءنا يتعرضون للضرب ،

ويساقون في خشونة وعنف على هذا النحو المهين ، بسبب اعتصام سلمى لم يعطل حتى حركة المرور ، أما أن يحكم عليهم بالحبس فذاك أمر يؤكد أن الحريات المدنية لا تزال نهبا للأخطار في المغرب بالرغم من العهود الكثيرة ..."

فإذا كان المواطن يعبر عن فشل الحكومة في تطبيق برامجها من خلال الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات والمسيرات السلمية فإنه يكرس حقا من الحقوق الدستورية ورغبته - المواطن - من خلال هذه الممارسة أن يلفت انتباه المسؤولين على أن الحكومة لا تستجيب لمطالب الشعب وفي الدول الديمقراطية أن هذه المظاهرات والوقفات الاحتجاجية تقدم الحكومات إستقالتها وليس إعطاء الأوامر لإسكات الأصوات وتسخير الجهاز الأمني ليتحمل كامل المسؤولية .

ومن جهة أخرى فقد أعربت منظمة " مراقبة حقوق الإنسان " عن صدمتها لإدانة ٣٦ عنصرا من دعاة حقوق الإنسان في المغرب بتهمة تنظيم مظاهرة غير مشروعة وقضت المحكمة الابتدائية في حقهم بثلاث شهور ودفعت غرامة ٣٠٠٠ درهم .

وأكدت " الجمعية المغربية لحقوق الإنسان " أنها أبلغت

السلطات باعتمادها تنظيم هذا التجمع قبل الموعد بفترة طويلة وفي هذا الإطار قالت منظمة العفو الدولية و مراقبة حقوق الإنسان : " إن تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان بعقوبات السجن بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير أمر غير مقبول " الواقع يتطلب رجالات خدومة ، والمغرب يسير على سكة التصحيح والإصلاح لهذا وجب الحزم والضرب على كل من حاول عرقلة المسار، ودفن الماضي لا يمكن إلا إذا تحررنا من قيد العقليات المتحجرة التي تعمل في ظل مصالحها الفردية ولا يهمنها تدخل القوة الأمنية ولا اعتقال المواطنين ما دامت فلذات أكبادها بعيدة عن " الهم و الهموم من ركل ورفس ومعاناة " . فالوزير الأول التقنوقراطي السيد إدريس حطو كان في مستوى الرد على أسئلة الصحفيين لأن الواقع واقع ، فأمام نظيره الفرنسي بيار رافاران اتخذ على عاتقه مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد من اقترفوا عمليات التعذيب في حق المعتقلين وأنه سيلاحق الجلادين ومعاقبتهم واعتبر الأمر إخراج للبلد أمام المجمع الدولي وما تسببوا فيه من طعن في مسيرة المغرب في مجال حقوق الإنسان مما يؤكد أن المغرب عازم ومصمم على عدم الرجوع إلى الوراء كما أرادت السياسة الحكيمة

للملك الشاب محمد السادس بغية الإحترام التام لحقوق الإنسان وتعزيزا لذلك أسس جلالته مؤسسة ديوان المظالم للنظر والبحث عن الوسائل الكفيلة بتجاوز حالات الحيف التي تحدث بفعل أوضاع تتنافى ومتطلبات الإنصاف وتتم المهام التي يقوم بها الجهاز القضائي ما دامت العدالة الحقة هي التي تؤدي إلى انتصار الحق بواسطة القانون وليس إلى ضياع الحق باسم القانون وانطلاقا من هذا المنحى ألا نترك للمنظمات والجمعيات الحقوقية المجال للتعقيب عن الممارسات اللامسؤولة والصادرة عن بعض العناصر في أجهزة الأمن وذلك باتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من سولت له نفسه المساس أو التقليل بسيادة القانون وتطبيقه واجب على الكل دون استثناء وعضوا أن تنقل المنظمات الحقوقية واقعا ملوثا فإن تقاريرها ستؤكد السمعة الطيبة في مجال حقوق الإنسان والدرب الديمقراطي الذي يوافق أصالتنا ومعاصرتنا للعالم الجديد .

## شعور المواطن بالخوف والهلع

في كثير من الأحيان يشعر المواطن بالخوف والهلع كلما دخل إحدى الدوائر الأمنية ولو تعلق الأمر بإنجاز وثيقة إدارية لكن الأمر الغريب هو الحالة النفسية الجديدة وأنت على الطابور في انتظار دورك ، كما أن المشاهد التي تمر أمامك تزيد من وسوستك واستفهاماتك وتيه تفكيرك ، فتراكمات الماضي تخيم على إحساسك وتسيطر على جوارحك وتصبح مهددا في أي لحظة بالسجن أو الإعتقال تحت أي ذريعة !

فما هي الأسباب التي نالت من المواطن ليصبح تفكيره لا يحتمل سماع أي كلمة أو حديث عن " الأمن " ، وحتى الحاجة إليه من وثائق يستغني عنها في كل الأحوال ؟

ليست مبالغة ، ولكنه الواقع الذي يعيشه معظم المواطنين وهم داخل الدوائر الأمنية لما رسخ في أذهانهم من ممارسات لا مسؤولة لبعض رجال الأمن والتي كانت السبب في توسيع الهوة وعدم التعاون أو التبليغ ، فشكلا لا بد من تغيير مكاتب الشكايات ومصلحة شواهد السكنى وبطاقة التعريف الوطنية وتصحيح

الإمضاءات والضياع... فهي مكاتب تستقبل المواطنين لقضاء  
مآربهم الإدارية ومن الأفضل فصلها عن باقي المصالح كالشرطة  
القضائية بجميع مرافقها أو مصلحة المرور . وعلى الموظفين من  
رجال الأمن الساهرين على هذه الوثائق الإدارية أن يقدموا  
التسهيلات اللازمة والحديث الطيب وتقريب الإدارة من المواطنين  
بالإبتسامة وما تحلت به النفس من مكارم الأخلاق . لأن شعور  
المواطن بالإطمئنان وهو داخل الدائرة الأمنية هو الحلقة المفقودة  
في يومنا هذا والتي جعلت الجمهور ينفر من كل الأجهزة الأمنية  
سواء التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني أو الأخرى والعلاقات  
القائمة اليوم فيما بين بعض رجال الأمن وبعض المواطنين فهي  
مصلحية بالدرجة الأولى إذا ما سميت بـ " البزنيس " والواجب  
يفرض علاقة مثينة وقوية صادقة فيما بين المواطن ورجل الأمن  
لحاجتهما لبعض في تقوية وتعزيز الإستقرار واستثباب الأمن  
وسلامة المواطنين .

ومن جهة أخرى فهناك العديد من القضايا التي لا بد والوقوف  
عندها لمسح روااسب الماضي من تحميل :

(١) " الشاهد " في قضية من القضايا ما لا طاقة له به ، من

تهديد أو تليفيق أو إكراه على أي شيء ، وقد حصلت الكثير من القضايا في هذا الباب .

٢) معاملة المواطنين بحسن النية ، وخاصة المواطن الغيور الذي أخلص في إيصال محفظة ضائعة إلى الدائرة الأمنية وبها ما تيسر من المال والبطاقات البنكية والوثائق الهامة ، وعضا تشجيعه فكثيرا ما يُسأل ألف سؤال وبطريقة استفزازية (كما روى ذلك مواطنون ) مما يجعل المواطن يتوقف عن هذا العمل النبيل في حين أن صاحب المحفظة الضائعة تجده في حالة انهيار تام لتورطه في إعادة تهيئ الوثائق من جديد وما أدراك ما ينتظره من شروط الوثائق المطلوبة .

٣) في الشارع العام ، وإذا كان ولا بد من طلب البطاقة الوطنية من أحد المواطنين ، فالقاء التحية والسلام فاتحة خير سيجعل المواطن يتجاوب ورجل الأمن بكل تقدير واحترام .

وإذا كان المواطن راكبا ، فعلى رجل المرور أن يقوم بدوره في تسهيل عملية السير وعند المخالفة فشرطة المرور لها كامل

الصلاحية في تغريم السائق لخرقه للقانون

٤) عند وضع شكاية أمام ضابط الشرطة أو إنجاز المحضر فعلى

الضابط أن يتعامل مع المواطن على أساس أنه مشتكي ومظلوم وقد لجأ للدائرة الأمنية لحمايته باعتبارهم رجال الأمن الساهرين على حماية المواطنين كما على الضابط أن ينجز محضره وفقا للنازلة وما صرح به المشتكي ، وإذا تبث العكس فعلى الضابط أن يقوم بواجبه طبقا للقانون .

ويبقى الأمر يتوقف على السلوكات التي أشرنا إليها سالفا ، لأن الموظف بدون سلوك وأخلاق سيكون بمثابة عرقلة كبيرة في تأدية الواجب وسيعكر صفو الرسالة الأمنية التي تتخذها الإدارة العامة للأمن الوطني على عاتقها تجاه المواطنين والتي تنتظر منه العطاء الكثير وتأدية مهمته في أكمل صورها .

## على هامش العملية الإرهابية التنويه بالأجهزة الأمنية واجب على الجميع

العملية الإرهابية التي هزت العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء لم تكن في الحسبان أكثر ما زادت من الحيلة والحذر والتدبر ، وساهمت في لم كلمة الحق الراضة للتطرف والعصيان وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان على أساس الحفاظ على موروثنا الأمني وضمان استقرار المغرب .

إن هذه العملية الإجرامية التي استهدفت مدنيين بتدابير تقليدية كما أشارت التقارير ، إنما تؤكد بطولية الأجهزة الأمنية المغربية على الحدود والتي أكدت للرأي العام الوطني والدولي ضرورة الواجب والقيام بالمسؤولية الحقة من أجل استثبات الأمن وعدم السماح للدخيل أن يهز استقرار المملكة المغربية التي رفعت شعار الأمن والسلام لعقود طويلة يشهد لها التاريخ بها ...

هذه الأجهزة الأمنية تستحق التنويه والتشجيع من كل المواطنين المغاربة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ، نعم هذا ما وجب قوله أمام وسائل الإعلام المغربية وأمام الصحافة الدولية

ويؤسفنا كثيرا أن الأحزاب السياسية والجمعيات اكتفت بالتنديد

بالحدث فقط مع العلم أن التنويه برجال الأمن الساهرين على حماية المواطنين واستقرارهم كان جديرا بالذكر والتصريح والكتابة ، كما هو الحال لبعض الصحف التي كانت بالأمس تنقل للمواطن سلبيات بعض رجال الأمن وكانت تقوم بتغطيات واسعة في هذا الباب .  
نعم إننا نندد وندين العمل الإجرامي الإرهابي ونأمل أن يسقط كل من له علاقة بهؤلاء المنتحرين الذين أقدموا على سفك دماء الأبرياء وتطاولوا على كل القوانين في محاولاتهم اليائسة لزعزعة الاستقرار الأمني ، نأمل أن تتكثف الجهود من خلال هذه المحنة فيما بين المواطنين والأجهزة الأمنية للضرب على أيدي هذه العصابات الإرهابية وزعمائها .

ضرورة التنويه بالأجهزة الأمنية واجبة على كل فرد من أبناء المجتمع المغربي وأولها الصحافة المغربية والمحللين السياسيين للأحداث والكتاب والمثقفين ، فالعمل الكبير الذي قام به الجهاز الأمني على الحدود وداخل العمالات والولايات والأقاليم يشرفنا جميعا ويرفع من شأننا الأمني أمام العالم الدولي فالمتفجرات التي استخدمت في هذه العملية الإرهابية خير دليل على صمود قواتنا أمام أي تسرب أسلحة متطورة أو أسلحة نارية حديثة كما هو

الحدث السالف بمدينة مراكش والذي احتجزت فيه أسلحة وذخيرة كبيرة .. بمعنى أن أجهزة أمننا وعت الدرس السابق ودأبت على تكريس المهام بكل مصداقية في المطارات والموانئ ولم تستجب للإغراءات المالية أو التواطئ في تمرير المحظور والممنوع .  
ما وجب الأخذ به في هذه الظروف هو التعاون الكبير فيما بين الجمهور والأجهزة الأمنية من أجل تكثيف الجهود لمحاربة أعداء الله وأعداء الإسلام وأعداء المغرب والمغاربة من كل تخريب ومن كل حاقد عنيد ...

## شرطة متخصصة في خدمة المواطنين واستثباب الأمن

بدأت بشوارع الدار البيضاء الكبرى فرقة أمنية تابعة مباشرة لولاية أمن الدار البيضاء عناصر متدربة بشكل حديث يجابه المحاولات الإرهابية في أي مكان ويعتمد عناصر هذه الفرقة على ثلاث مجموعات تضم كل واحدة أربعة فصائل مهمتها حفظ النظام في الشارع العام والتدخل السريع في إحداث الشغب وأمام الطوارئ الطبيعية من فيضانات وفي أي عمل إرهابي .  
وقد جهزت الفرقة بجميع المتطلبات والحاجيات كما أشار أحد المسؤولين الأمنيين :

- ٤ سيارات من نوع بارتنير
- ٨ درجات نارية
- سيارتين من نوع كات كات ٤x٤
- وسيارة من نوع فاركونيت
- أسلحة نارية متطورة فردية
- أسلحة التدخل

## خلاصة الكلام

القارئ لهذه المقالات لن يستغرب من مضمونها ، ولن يعترض على المحتوى ، لأنه في كل كلمة سيجد نفسه داخلها يعيش الواقع وكأنه بطل لا ينفصل عن شخصيات الرواية .

فحديثنا عن الأجهزة الأمنية لم نعتمد فيه أسلوب المبالغة ولا المجاملة بل من واجبنا إبراز الحقيقة للخاص والعام وخاصة عناصر الأمن الوطني لما لهذه الكلمة من قوة وثقة والتي تهدف في مهمتها استثبات الأمن وضمان سلامة المواطنين .

فالرسالة ليست سهلة كما يصورها البعض ، فإنها مسؤولية جسيمة خاصة أن موظفيها يعرضون حياتهم للأخطار وفي أي زمان ومكان من أجل سلامة الآخرين من المواطنين .

فإذا كانت الإدارة العامة للأمن الوطني حظيت بثقة الجنيرال حميدو لعنيكري لما أسدله من خدمات جلييلة يشهد له التاريخ بها فإنه يعتبر من الرجالات المسؤولة والخدمومة ومن أوفياء مواطني هذا البلد الأمين فخصاله - الجنيرال - من مكارم الأخلاق لن تسمح لأي موظف في الجهاز الأمني أن يتناول على القانون أو ممارسة أي

ضغوطات على رعايا جلالة الملك باعتبار المغاربة سواسية أمام القانون وعلى الجميع تطبيقه واحترامه لأنه يعلى ولا يعلى عليه . فإذا كان بعض العناصر من الجهاز الأمني استغلت مناصبها وزاغت عن الطريق الصحيح وضربت عرض الحائط كل القوانين وأباحت لنفسها كل محظور وممنوع وتسترت على تجار المخدرات وتمير الصفقات المشبوهة وإدانة الأبرياء فإن المسؤول الأول في الإدارة العامة للأمن الوطني أعطى أوامره بتوقيف ومعاينة ومحاكمة كل من سولت له نفسه المساس بهذه المؤسسة الفاضلة أو محاولة تلوين سمعتها النبيلة .

المقالات لا تعني أننا نخوض حربا دروسا ضد رجال الأمن بل العكس فإننا ننقل الواقع لكل مسؤول غيور من خلال منصبه ليتحرك ويكشف عن السلبيات التي تساهم في تعطيل المسار وتصحيح ما وجب تصحيحه من أخطاء قد تتكرر ألف مرة في حياتنا اليومية تعود سلبا على المجتمع المغربي دون أن ندري . وإذا كان حديثنا عن السلبيات أخذ حيزا كبيرا ، فإننا لم ننكر إجابيات الأجهزة الأمنية في توفير الأمن واستقرار البلاد .

ولو خيرت في وظيف ثاني بعد " الصحافة " لاخترت الأجهزة  
الأمنية ليس طمعا في نياشين ولا مراتب عليا ولا كراسي أبتز  
بها المواطنين أو أستغل من خلالها النفوذ واستعمال الشطط في  
القوانين ولكن لحبي الكبير لهذا البلد العزيز وغيرتي الوطنية  
أرغب في هذه الخدمة من داخل أو خارج الوطن .

" لقد عبرت شعبي العزيز عن انخراطك القوي في إنجاز مشروعنا في تماسك وانسجام بين مختلف فئاتك ومكوناتك السياسية والجمعية والثقافية والدينية ، كما أكدت في ردك القوي على مؤامرة المعتدين أنك اليوم أشد صلابة وأكثر إصرارا وأقوى عزيمة على بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم والتسامح جاعلا من هذا الخيار خيارا لكل المغاربة وملكا لكل المواطنين المتشبعين بقيمه المثلى العاملين على تجسيده على أرض الواقع "

جلالة الملك محمد السادس

" فقبل أن تكونوا شرطين أنتم قبل كل شيء مغاربة تربوا في البيئة المغربية ، ترعرعوا في البيئة المغربية وليسوا بأجانب عنها "

جلالة المغفور له الحسن الثاني

" ستتحلون بما يجب أن تتحلى به رجال الأمن من الإخلاص والإستقامة والحزم بدون اعتبار أي ميز كما يفرضه الواجب "

جلالة المغفور له محمد الخامس